مجلة الميادين الاقتصادية
المجلد 03، العدد 01، 2020، الصفحات: 118/95
P-ISSN: 2716-7615 E-ISSN: 2716-8565
DOI: 10.47173/2134-003-001-006

انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر 2020

Corona pandemic repercussion on the parallel economy in Algeria

توهامي محمد رضا *
جامعة برج بوعريريج، الجزائر
mohamedredha.touhami@univ-bba.dz

عامر عبد اللطيف
جامعة برج بوعريريج، الجزائر
abdelatif.ameur@univ-bba.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/19 تاريخ القبول: 2020/12/09 تاريخ النشر: 2020/12/31

مستخلص:

يهدف هذا البحث لدراسة تفشي فيروس كورونا المستجد covid 19 في الجزائر ودوره في انتشار وتوسع دائرة الاقتصاد الموازي الذي يوفر الملاذ الآمن والبديل الأمثل للأفراد الذين فقدوا مصادر دخلهم نتيجة فرض الحجر الصحي على البلاد وما صاحب ذلك من إغلاق شبه كلي للاقتصاد من خلال وقف الأنشطة الاقتصادية كالنقل العام والخاص والخدمات بمختلف أنواعها وغلق المحلات التجارية ووقف العديد من المهن الحرة.

وخلصت الدراسة إلى أن جائحة كورونا أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الموازي في الجزائر في الأجل القصير، من خلال إفساح المجال للأنشطة الموازية للعمل في السوق بدون منافسة من طرف الأنشطة الرسمية بسبب توقيف نشاطها إجباريا من طرف الحكومة تطبيقا للحجر الصحي الجزئي المفروض.

كلمات مفتاحية: اقتصاد موازي، جائحة كورونا، اغلاق اقتصادي.

Abstract:

This research aims to study the spread of Corona covid 19 virus in Algeria And his role in the spread and expansion of the parallel economy that provides a safe haven and an ideal alternative for individuals who have lost their sources of income As a result of the imposition of quarantine on the country And the accompanying almost total closure of the economy By stopping economic activities.

This study concluded that the Corona pandemic greatly affected the parallel economy in Algeria in the short term; by opening the way for parallel activities to operate in the market without competition from official activities Because of its mandatory suspension by the government.

Keywords: Parallel economy; Corona pandemic; Economic shutdown.

JEL Classification Codes: E26; O17

* المؤلف المراسل.

تمهيد

شهد العلم في نهاية سنة 2019 ظهور فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية والذي ما لبث أن انتشر في باقي دول العالم مرورا بأوربا وإفريقيا ووصولا إلى الأمريكيتين، ليتحول إلى جائحة عالمية أصابت كل دول العالم بلا استثناء ليفوق عتبة الستة ملايين مصاب بنهاية ماي 2020 وأكثر من 370 ألف وفاة، وفي ظل غياب أي لقاح أو علاج فعال للفيروس؛ وأمام سرعة الانتشار الكبيرة التي يتميز بها الفيروس الجديد لم تجد غالبية الدول من حل إلا فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها، وهذا ما نتج عنه توقف شبه كلي للاقتصاد وتوقف غالبية النشاطات الاقتصادية كالنقل العام والخاص والخدمات بمختلف أنواعها وإغلاق المحلات التجارية وتعطل الإنتاج في العديد من المصانع والشركات، وكل هذا سيؤدي في النهاية إلى حالة من الانكماش والركود الاقتصادي حيث اظهر تقرير لصندوق النقد الدولي عن آفاق نمو الاقتصاد العالمي نُشر منتصف أفريل 2020 عن توقع بانكماش اقتصادي عالمي يصل إلى -3 بالمائة خلال سنة 2020.

والجزائر على غرار باقي دول العالم شهدت ظهور وانتشار الفيروس المستجد فيها في فيفري 2020 ليصل عدد المصابين إلى أكثر من 9000 مصاب نهاية شهر ماي 2020، وقد صاحب هذا الانتشار الكبير للفيروس إجراءات حكومية تمثلت في فرض حجر صحي جزئي على كامل البلاد وتوقيف حركة النقل العمومي والخاص مع أمر بإغلاق المحلات التجارية ووقف الأنشطة الاقتصادية لمنع تجمع الناس تفاديا لمزيد من انتشار الفيروس، وهذا ما أدى إلى توقف مصادر الدخل للعديد من العائلات والأفراد مع استمرار حلة الإغلاق الذي قد يجبر مثل هؤلاء الأفراد إلى البحث عن مصادر أخرى خارج للدخل الأطر الرسمية التي تم توقيفها، وبالتالي التوجه نحو الأنشطة الاقتصادية الموازية.

مشكلة الدراسة:

لا شك أن وجود أنشطة الاقتصاد الموازي داخل الدولة يعد أحد أهم البدائل التي يلجأ إليها الأفراد في حال عدم تمكنهم من الحصول على مداخيل رسمية في ظل قصور الاقتصاد الرسمي عن توفيرها لهم، ويزداد عجز الاقتصاد الرسمي عن توفير هذه المداخيل أثناء فترات الركود والانكماش والأزمات الاقتصادية، ولا شك أن انتشار جائحة كورونا في الجزائر وما صاحبها من غلق شبه كلي للنشاط الاقتصادي ودخول الاقتصاد الجزائري في مرحلة ركود وفقدان الأفراد لمداخيلهم سيضطرهم للبحث عن مصادر أخرى للدخل خارج النطاق الرسمي للاقتصاد خاصة مع التمديد الزمني للحجر الصحي. من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية الآتية:

ما هي انعكاسات تفشي فيروس كورونا المستجد في الجزائر على النشاط الاقتصادي الموازي؟

أهمية الدراسة:

بسبب تفشي فيروس كورونا في الجزائر وفرض الحجر الصحي الجزئي على البلاد وتوقيف الأنشطة الاقتصادية المختلفة فقد العديد من الأفراد في المجتمع لمصادر الدخل الخاصة بهم، وهذا ما أدى إلى تدهور المستوى

المعيشي لهم مما قد يضطرهم إلى البحث عن مصادر جديدة للدخل ولجوئهم لأنشطة الاقتصاد الموازي، وتكمن أهمية الدراسة في تحديد العلاقة بين انتشار فيروس كورونا المستجد في الجزائر والاقتصاد الموازي فيها.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة باختبار الفرضية التي مفادها أن انتشار جائحة كورونا في الجزائر ستؤدي إلى ازدهار الأنشطة الاقتصادية الموازية في الجزائر.

هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحديد العلاقة بين انتشار جائحة كورونا في الجزائر وازدهار أنشطة الاقتصاد الموازي فيها ، ومعرفة ما إذا كان الاقتصاد الموازي هو البديل المتوفر للذين فقدوا دخلهم بسبب توقف النشاط الاقتصادي الرسمي الناتج عن انتشار فيروس كورونا المستجد في الجزائر.

منهجية الدراسة: للإجابة عن التساؤل المطروح ومن أجل اختبار صحة الفرضية الموضوعة، اعتمدت الدراسة على مزيج من المناهج والأدوات التحليلية والإحصائية؛ حيث استخدم المنهج الوصفي والتحليلي في وصف جائحة كورونا وظاهرة الاقتصاد الموازي وتحديد أهم خصائصهما وكذا تحليل البيانات المتعلقة بهما، ثم دراسة انعكاسات تفشي فيروس كورونا المستجد على أنشطة الاقتصاد الموازي في الجزائر.

I - مفاهيم حول الاقتصاد الموازي وخصائصه :

بين في هذا العنصر مفهوم الاقتصاد الموازي وطبيعته من خلال تحديد تعريف جامع ومانع له، وإبراز أهم الخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي.

I..1- مفهوم الاقتصاد الموازي :

يعتبر الاقتصاد الموازي ظاهرة تعاني منها كل دول العالم بلا استثناء؛ فلا يكاد يخلو أي قطاع اقتصادي من وجود أنشطة موازية غير مسجلة فيه تنشط وتكبر دون الالتزام بقيود الأنشطة الاقتصادية الرسمية، وبما أن هدف كل المؤسسات الاقتصادية هو تحقيق الربح فهي تسعى إلى امتلاك أكبر حصة سوقية لمنتجاتها وتتنافس في ذلك من أجل ضمان استمرارها وتطورها.

على الرغم من تضافر جهود الباحثين الاقتصاديين لدراسة ظاهرة الاقتصاد الموازي؛ إلا أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق على تعريف مقبول لها، أو على نموذج نظري شامل أو طريقة قياس واضحة لفهمها والتعامل معها، وهناك ما يقرب من خمسين تعريفا للأنشطة الاقتصادية الموازية أغلبها تعريفات وظيفية أو وصفية أو تطبيقية.

ويقصد بالتعريفات الوصفية تلك التعريفات التي ركزت على خصائص الاقتصاد الموازي وتضمنت مجموعة من المعايير لوصف طبيعة القطاع والمنشآت التابعة له.

أما التعريفات التطبيقية فيقصد بها مدى الالتزام بالإجراءات القانونية والتسجيل في الإحصاءات الرسمية والحسابات القومية بصورة محددة ومنتظمة.

يقصد بالتعريفات الوظيفية تلك التعريفات التي تحاول الربط بين الأسباب ونمو الاقتصاد الموازي أو توضح العلاقة بين القطاعين الرسمي والموازي وتحدد مجالات القطاع وقدراته.

فيما يلي بعض التعاريف المستخدمة لتوضيح المقصود بالاقتصاد الموازي:

- يعرف "تانزي" " Vito tanzi" 1980 الاقتصاد الموازي على أنه عبارة عن الأنشطة التي يصعب قياسها وإخضاعها للضريبة سواء كانت أنشطة قانونية أو غير قانونية (Tanzi, The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications », 1980, p. 428).

- تعرفه "أشاريا""Acharya" 1985 بأنه عبارة عن كافة الدخول التي كان من المفترض أن تخضع للضريبة لكنها غير معروفة لدى السلطات الضريبية، كما يشمل تقديرات الدخل والإنتاج الذي يتم بعيدا عن السوق الرسمية، ويشمل أيضا كافة الدخول غير المسجلة وكافة الأنشطة التي تمارس بعيدا عن أعين الجهات الرقابية في الدولة (Acharyar, 1984, p. 754).

- يعرفه " شنايدار" "F.Schneider 2000"على أنه عبارة عن كافة الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في القيمة المضافة (الناتج المحلي الإنتاجي)،وكان يجب إدخالها في الحسابات الرسمية لكنها غير مسجلة (Schneider & Enste, 2002, p. 02).

- يعرفه " فيج" "Feige"1990 بأنه كافة الدخول التي يتم الحصول عليها، والأنشطة الاقتصادية التي تمارس بعيدا عن الدولة ولا تكون مسجلة لدى السلطات الرسمية وبالتالي لا تخضع للضريبة (Feige, 1990, p. 07).

يعرف مكتب الإحصاءات الرسمية في الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد الموازي من منظور الأنشطة الاقتصادية التي يتولد عنها عناصر دخل ولا يمكن تقديرها من مصادر الإحصاءات الرسمية.

يعرف المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي الجزائري« CNES » الاقتصاد الموازي على أنه عملية إنتاج أو تبادل أو بيع السلع والخدمات التي لا تخضع كليا أو جزئيا للقوانين التجارية، الجبائية والاجتماعية والتي لا تظهر كليا أو جزئيا ضمن الإحصاءات الرسمية للدولة (CNES, 2004, p. 13).

2.I - خصائص الاقتصاد الموازي :

ينفرد الاقتصاد الموازي بالعديد من السمات والخصائص التي تميزه عن الاقتصاد الرسمي وتعتبر هذه الخصائص بمثابة مؤشرات للاقتصاد الموازي ، وتتعلق تلك الخصائص بالحجم والتنظيم وبطبيعة العمل و العاملين فيه وبطبيعة النشاط والمكونات، غير أن هذا الاقتصاد يتكون من مجموعة من الأنشطة المترابطة والمتشابكة مع كافة أوجه الاقتصاد بما فيها القطاع الرسمي، وفي كافة المراحل الإنتاجية والتوزيعية والتسويقية والاستهلاكية والتمويلية. ومن أهم خصائص هذا الاقتصاد ما يلي:

إن أهم السمات الرئيسية للاقتصاد الموازي في ضوء بعض الدراسات مثل دراسة اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (1989)، ودراسة منظمة العمل الدولية (ILO) والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) 1973 عن التوظيف في القطاع الموازي ، تتمثل في الأتي: (ILO, 1985, p. 85).

- أن العمالة في هذا القطاع تغطي جميع الأنشـطة الاقتصـادية في المجتمع، مع التركيز النسـبي على التجارة والمطاعم، البناء والتشـييد والصـناعات التحويلية؛ لذا فإن طبيعة النشـاط الاقتصـادي الذي تمارسـه عمالة القطاع الموازي يتسـم بتفوق الأنشـطة الإنتاجية على الأنشـطة الخدمية وسـيادة الأنشطة المنتجة على الأنشطة غير المنتجة في هذا القطاع.
- يتسم العاملون في هذا القطاع بانخفاض مستوى التعليم بشكل عام، ووجود نسبة عالية من الأميين فيه، وهي حقيقة معروفة عن هذا القطاع من حيث عدم وجود شروط تتعلق بالحدود الدنيا للتعليم في معظم الأنشطة.
- هناك نسـب معتبرة من العاملين في القطاع الموازي من حملة الشـهادات وهذا يؤدي إلى جذب المزيد من أصحاب المؤهلات في هذا القطاع.
- عدم وجود علاقة واضحة ووثيقة بين عدد ساعات العمل اليومية للعامل وبين متوسط أجره اليومي، وهذا يدل على أن أجرة العامل في القطاع الموازي لا ترتبط كثيرا بعدد سـاعات العمل بقدر ارتباطها بالخبرة المطلوبة ومدى توافر أو ندرة تلك العمالة في مهنة أو نشاط ما.
- يتسـم القطاع الموازي بالمرونة في مجال عمالة الأطفال حيث ترتفع نسـبة عمالة الأطفال فيه؛ لأن عمالة الأطفال في الاقتصـاد الرسـمي تعد أيضـا عمالة موازية لأنها تتم بشـكل غير رسـمي وغير معلن وبمخالفة القوانين.
- علاقات العمل في الاقتصـاد الموازي تعتمد كثيرا على المعرفة الشـخصـية والقرابة والصـداقة؛ إذ إن طبيعة تلك الأنشـطة البعيدة عن التزاماتها مع الحكومة تتطلب تحقيق نوع من التكامل في علاقات العمل التي يمكن أن توصف بالعلاقات المباشرة والمرنة بما يوجب المحافظة على ديمومة النشاط وفق آليته المعتمدة في فريق العمل والمبنية على المخالفة النظامية مع الفارق في شـرعية النشـاط أو عدم شرعيته.
- طالما أن الاقتصـاد الموازي لا يلتزم بالإجراءات الرسـمية النظامية؛ فإن العاملين فيه لا يتمتعون بالحماية الكافية سواء فيما يتعلق بالأجور أو ظروف العمل أو متطلبات التأمين والتأمينات الاجتماعية والأمان الوظيفي ومن ثم فإن أوضح سماته فقدان هذا القطاع للاستقرار الوظيفي بالنسبة للعاملين فيه مع اختلاف الوضع بالنسبة لأرباب العمل.
- يختلف هدف الأفراد من العمل في أنشطة الاقتصاد الموازي فهناك من يعمل باختياره ليزيد من دخله ويراكم ثروته، ويمارس نشاطه بعيدا عن أجهزة الدولة أيا كان السبب في عدم التصريح؛ بينما هناك فئة أخرى تجبرها القيود التنظيمية والظروف المعيشـية و أعباء الحياة اليومية إلى ممارسـة العمل في الاقتصـاد الموازي لتأمين متطلبات حياتهم اليومية وإشـباع حاجاتهم الفردية في حين أن الهدف العام

للأفراد في الاقتصاد الرسمي هو تأمين مستوى ملائم من المعيشة وتحقيق التراكم الرأسمالي. (مكتب العمل الدولي، 2014، صفحة 04)

I.2.1- خصائص المنشآت في الاقتصاد الموازي :

- تتمتع منشآت القطاع الموازي بمرونة عالية من حيث نوعية مكان العمل، حيث تندرج من صندوق يحمله صاحب العمل إلى كشك أو دكان حتى يصل الأمر إلى معمل أو مصنع صغير، مما يساعد على جذب مزيد من أصحاب الأعمال ذوي رؤوس الأموال المتواضعة إلى هذا القطاع.
- يتسم الاقتصاد الموازي بصغر الحجم غالبا سواء كان ذلك في رأس المال أو حجم المنشآت أو عدد العاملين أو حجم الإنتاج، فغالبا ما يتم تمويل رأس مال هذه الأنشطة من المدخرات الشخصية أو العائلية سواء من أقارب أو معارف فملكية الموارد عائلية في أغلب الأحوال والموارد ذاتية، هذا من حيث رأس المال أما من حيث عدد العاملين فقد أكدت دراسة لمنظمة العمل الدولية أن 62 % من منشآت القطاع غير الرسمي يعمل فيها أقل من 5 أشخاص و 33 % يعمل فيها بين5 إلى 10 أشخاص و5 % يعمل فيها أكثر من 10 أشخاص، وأما بالنسبة لحجم العمالة فغالبا ما تكون صغيرة الحجم وربما لا تكون هناك منشآت على الإطلاق كما في حال الباعة المتجولين وتجار الأرصفة والمهن الحرفية ونحوها (عبد الحميد، 1996، صفحة 107).
- على الرغم من انخفاض عدد العاملين في منشآت هذا القطاع إلا أنه يعد من القطاعات كثيفة العمالة وذلك لانخفاض معامل رأس المال / العمل، إذ يتمتع بانخفاض تكلفة إيجاد فرصة العمل عن القطاع الرسمي (خاصة في المنشآت الكبيرة ومتوسطة الحجم المسجلة).
- أهم ميزة لمنشآت الاقتصاد الموازي أنها غير مسجلة وهذا ما يميزها عن وحدات القطاع الرسمي، ووفقا لتوصية المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في المؤتمر الدولي الرابع عشر المنعقد بجنيف 1987، أن يكون معيار التسجيل على أساس التسجيل الإداري وليس الإحصائي أو المحاسبي حتى لا تغري بعض وحدات الاقتصاد الرسمي إلى التحول إلى القطاع غير الرسمي.
- يستخدم هذا القطاع تكنولوجيا كثيفة العمل ومهارات مكتسبة خارج النظام التعليمي الرسمي.
- منتجات هذا القطاع غالبا ما تتصف بأنها يدوية الصنع أو نصف آلية، ضيقة المدى والنطاق من حيث كمية الإنتاج وأساليب التوزيع مع استخدام العلاقات الشخصية والتعاقدات غير الرسمية في الإنتاج التبادل التوزيع والتسويق.

الجدول رقم (1) أدناه يوضح خصائص منشآت الاقتصاد الموازي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي.

جدول رقم (01): خصائص منشآت الاقتصاد الموازي مقارنة بمنشآت الاقتصاد الرسمي

الخصائص	القطاع الرسمي	القطاع الموازي
شرعية النشاط	مشروع	مشروع/غير قانوني/غير مشروع
معوقات الدخول	مرتفعة	منخفضة
كفاءة التنظيم	منظم	غير منظم
التكنولوجيا	كثيفة رأس المال	كثيفة العمالة
درجة الالتزام	يلتزم بالأنظمة والقوانين	يتملص من الأنظمة ويتهرب من القيود
الإدارة	بيروقراطية	على أساس عائلي أو رابط صداقة
رأس المال	وفير	نادر ومحدود
ساعات العمل	منتظمة ومحددة	غير منتظمة وكثيرة
المخزون	كبير	صغير
الأسعار	ثابتة غالبا	قابلة للتفاوض مرنة
الخدمات المالية	بواسطة البنوك غالبا	مصادر ذاتية شخصية
التكاليف الثابتة	كبيرة	بسيطة
الإعلان	ضروري	غير ضروري
الحقوق العمالية	محفوظة بموجب القانون	تعتمد على علاقات العمل
الإنتاجية	كبيرة	ضعيفة
حجم المنشأة والعمالة	كبير غالبا	صغير
مدى الاستيعاب	محدود بإمكانياته وخططه	يستوعب العمالة العاطلة

Source : The informal Sector And finance, institutions in west africa, world Bank, 1996, p6.

2.2.I- خصائص الأنشطة الموازية:

هناك العديد من الخصائص والمميزات التي تميز الأنشطة الاقتصادية الموازية يمكن تقسمها إلى نوعين رئيسيين:

أ- **أنشطة غير سوقية :** يتصف الإنتاج في القطاع الموازي بأنه يشتمل على نوعي الإنتاج السوقي وغير السوقي، ولكن يغلب عليه الطابع غير السوقي بالإضافة إلى الأنشطة التي يجب أن تعتبر أنشطة اقتصادية حتى إذا كانت مقصورة على الاستهلاك المنزلي كمساعدة رب الأسرة في بعض الأنشطة الزراعية في الحقل أو إنتاج الخضروات والثمار والفواكه أو صيد الأسماك وجمع الخشب وما إلى ذلك.

ب- **أنشطة غير قانونية :** على الرغم من أن مفهوم نظام الحسابات الوطنية للنشاط الاقتصادي للأمم المتحدة لا يميز بين الطبيعة القانونية أو غير القانونية للأنشطة؛ إلا أن هناك نوعين من الأنشطة يجب التمييز بينها (جابر محمد، 2003، صفحة 22).

- **النوع الأول:** الأنشـــطة التي تعد في حد ذاتها قانونية ولكنها تتم بطريقة غير قانونية، مثل: شـخص يعمل في صناعة البناء دون ترخيص بمزاولة العمل، أو بيع البضائع دون تصريح أو العمل في الخفاء للتهرب من دفع الضرائب (مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، 2004، صفحة 09) . أو لأن رب العمل يريد التهرب من دفع التأمينات الاجتماعية أو من تنفيذ بعض الشروط التي ينص عليها قانون العمل كالحد الأدنى للأجر القاعدي المضـمون مثلا. هذه الأنشـطة من حيث المبدأ يجب أن تعتبر نشاطا اقتصاديا وإن كان قياسها في الواقع العملي يعد مشكلة ونتيجة لذلك يصعب تقييم أثرها على إحصاءات العمالة والبطالة.
- **النوع الثاني:** هي الأنشـطة التي تعتبر غير قانونية في حد ذاتها كتجارة المخدرات وممارسـة الدعارة وغيرها من الأنشطة غير القانونية، والمعروف أن نظام الحسابات الوطني لا يشير إلى قانونية النشاط عند الحديث عن ما إذا كان يتعين إدراجه أو عدم إدراجه في الناتج الإجمالي. وقد توصـلت دراسـة للأمم المتحدة 1986 إلى أنه من حيث المبدأ فإن إنتاج السلع والخدمات غير القانونية يجب أن يدخل في حسـابات الناتج الإجمالي؛ ولكن نظرا لطبيعته غير القانونية فإنه يتهرب من التسجيل في الإحصاءات الرسمية، بالإضافة إلى تهربه من الضرائب وبذلك يعد مكونا أساسيا من مكونات الاقتصاد الموازي.

II–الاقتصاد الموازي في الجزائر أسبابه وحجمه:

على غرار دول العالم يشغل الاقتصاد الموازي حيزا في جملة الأنشطة الاقتصادية في الجزائر، وفي هذا العنصر سنبين الأسباب التي تقف وراء ظهور هذا النوع من النشاط وحجمه في الجزائر.

1.II- أسباب الاقتصاد الموازي في الجزائر

هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور أنشطة الاقتصاد الموازي، كما أن بعضها يعد أسبابا ونتائجا في نفس الوقت وهي تختلف من دولة لأخرى ومن وقت إلى أخر باختلاف النظم الاقتصادية.

لقد حدد "تانزي" "v.tanzi" أربعة عوامل تهيئ المناخ لنمو الاقتصاد الموازي وهي الضرائب، اللوائح الحكومية، الحظر والفساد الإداري، ويضع حدودا فاصلة بين اللوائح والحظر إذا أن اللوائح هي ما تسنه الحكومة من تشريعات وقواعد في سبيل إعمال رقابتها على أسواق السلع وعوامل الإنتاج والنقود الأمر الذي يترتب عليه نشوء أسواق خفية. (Tanzi, Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy, 1999., pp. 338-342)

ويمكن حصر أهم الأسباب المؤدية إلى ظهور وانتشار أنشطة الاقتصاد الموازي في العوامل الآتية:

1.1.II- العوامل الاقتصادية:

- قصور الاقتصاد الرسمي وعدم قدرته على توفير بعض السلع والخدمات.

- قصور الاقتصاد الرسمي وعدم قدرته على توفير مناصب الشغل.
- التدخل الحكومي في أسواق السلع والخدمات وأسواق الائتمان والصرف الأجنبي. (مسمش، 2018، صفحة 40)
- ارتفاع معدلات الضرائب والرسوم وكثرت أنواعها . (بوزيد، 2006، صفحة 146)
- عدم العدالة في توزيع الدخل .
- عدم العدالة في توزيع الخدمات العامة.
- عدم العدالة في توزيع الأعباء المالية على الأفراد.
- انتشار الفساد والبيروقراطية والرشاوي في المعاملات الاقتصادية . (قارة، 2010، صفحة 28)
- تدهور القدرة الشرائية للأفراد وارتفاع معدلات التضخم.
- صعوبة الحصول على التمويل اللازم مع تعقد إجراءات الحصول عليه.(Adair, 2002, p. 02)

2.1.II- العوامل الإدارية والقانونية:

- تعقد النظام الضريبي والإجراءات الجبائية وضعف الرقابة الضريبية. (مراد، التهرب والغش الضريبي في الجزائر، 2004، صفحة 09)
- عدم استقرار التشريعات الجبائية وتغيرها باستمرار.
- تعقد إجراءات تسجيل النشاط ومنح الاعتماد.
- عدم التوازن بين عقوبات التهرب والعوائد منه . (مراد، التهرب والغش الضـــريبي في الجزائر، 2004، الصفحات 12-13)
- تعدد أنواع الضرائب وارتفاع أسعارها.
- قصر الآجال القانونية الممنوحة للمكلفين.
- عدم التوعية الجيدة والاستقبال الجيد، وعدم وجود مصالح مهتمة بهذا النشاط.
- عدم تكيف النظام التجاري والضريبي ونظام الضمان الاجتماعي مع بعض الأنشطة ذات الخصوصية

3.1.II- العوامل المتعلقة بسلوك الأفراد:

- عدم تقبل الضريبة والتكاليف الأخرى من طرف الأفراد.
- الإحساس بعدم المساواة في الأعباء المالية. (توهامي، 2018، صفحة 39)
- الإحساس بعد الاستفادة من النفقات العامة للدولة. (توهامي، 2018، صفحة 50)
- الإحساس بعدم نزاهة المنافسة يؤدي إلى مزيد من الأنشطة الموازية.
- الجهل بالنظام الضريبي وبشروط مزاولة النشاط.

- استباحة مستحقات الدولة واعتبارها ملكية عامة.
- ضعف الوازع الديني والأخلاقي وعدم الاكتراث لتضرر الاقتصاد والأفراد من بعض التصرفات (كالتقليد والغش في السلع).
- الجشع والرغبة في الربح السريع (في ظل العقوبات غير الرادعة). (مراد، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، 2003، صفحة 15)

2.II- حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر:

يحاول العديد من الباحثين تجميع البيانات عن أنشطة الاقتصاد الموازي ومعرفة المشتركين في هذه الأنشطة، من أجل الوصول إلى حجم تقديري لهذا الاقتصاد ومعرفة أبعاده المختلفة، نظرا لأن الوصول إلى صورة تقديرية لحجم ومكونات أنشطة الاقتصاد الموازي يؤثر ايجابيا على وضع الإطار الملائم للسياسات الاقتصادية الواجب إتباعها، لكن من الصعب جدا الوصول إلى تقدير دقيق لحجم الاقتصاد الموازي لأن الذين يشتغلون فيه يبذلون قصار جهدهم للتستر على أنشطتهم وإخفائها من أجل تجنب الملاحقة والرقابة، إلا أن ذلك لم يمنع الباحثين من محاولة الحصول على تقديرات للاقتصاد الموازي وذلك بإتباع عدة طرق، والتي توصل في النهاية إلى نتائج متباينة تباينا كبيرا وذلك رغم اختلاف الطريقة المتبعة في التقدير، والجدول التالي رقم (02) يوضح تقدير لحجم الاقتصاد الموازي في الجزائر للسنوات 2007-2017.

جدول رقم (02): تطور حجم الدخل الخفي في الجزائر (2007-2017). مليار دينار(بالأسعار الثابتة)

السنة	الناتج الداخلي الخام PIB	نسبة الاقتصاد الموازي % إلى PIB	حجم الدخل الموازي
2007	**4550**	**%24.21**	1101.55
2008	4660	%24.07	1121.66
2009	4740	%25.9	1227.66
2010	4910	%25.89	1271.19
2011	5050	%27.37	1382.18
2012	5220	%26.94	1406.28
2013	5370	%25.98	1395.12
2014	5570	%25.74	1433.71
2015	5780	%23.98	1386.04
2016	5960	%24.78	1476.88
2017	6040	%25.53	1542.01
المتوسط	5259	%25.48	1340.39

Source: prepared by researscher using exporters:

- Touhami Mohamed Redha, The Impact Of Hidden Economy On The General Budget In Algeria, revue d'economie et de développement humain, volumes 10, numerous 02 ,sep 2019, Université de Blida 02,p318.
- Friedrich Schneider and Leandro Medina , Shadow Economies Around the World: WhatDidWeLearn Over the Last 20 Years?, IMF WorkingPapers 2018, pp(61,69).
- https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KN?locations=DZ.

من خلال الجدول رقم (02) أعلاه نلاحظ أن متوسط حجم الاقتصاد الموازي بين سنتي (2007-2017) بلغ 25.48% من إجمالي الناتج الداخلي الخام؛ أي أن أكثر من 1340 مليار دينار يتم تداولها كل سنة خارج الإطار الرسمي للدولة. وقد بلغ حجم الدخل الموازي سنة 2017 أكثر من 1542 مليار دينار، وهي نسبة مرتفعة جدا تؤكد تجذر الأنشطة الموازية في الاقتصاد الجزائري، وأنها أصبحت ممارسات عادية يقوم بها الأشخاص علنا ولا يخفونها إلا عن مصالح رقابية معينة.

وقد قدر عدد العاملين في القطاع الموازي في الجزائر بأكثر من 1.249 مليون شخص سنة 2003 (مما يعادل عدد مناصب العمل في الفلاحة) أو نسبة 17.2% من مناصب العمل الإجمالية،وأكثر من 2 مليون عامل غير رسمي سنة 2015 بنسبة 27 % من إجمالي مناصب العمل. (CNES، 2004، صفحة 18)

كما قدرت الأموال المتداولة في السوق الموازية سنة 2018 حسب محافظ البنك المركزي الجزائري بـ 2500 مليار دينار إلى 3000 مليار دينار (بالأسعار الجارية) (لوكال، 2018)، وهي قيم كبيرة جدا تعكس واقع الاقتصاد الموازي في الجزائر.

III- مفهوم جائحة كورنا وخصائصها :

كرونا هو موضوع العصر وحديث الساعة على المستوى المحلي والدولي وعند العام والخاص حتى عند الأطفال، وسنبين في هذا العنصر مفهوم هذه الجائحة المستجدة التي مست معظم دول العالم، ونبين أهم خصائصها.

1.III- مفهوم جائحة كورنا :

جائحة كورنا بالمعني البسيط هي جائحة ناتجة عن مرض كوفيد 19.(Covid-19) انتشر بسرعة في العالم، بداء في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان الصينية وهذا المرض يسببه فيروس كورونا .

مفهوم فيروس كورونا: فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي ظهرت أول أنواعها في 2003/2002 قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عددا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد (سارس). ويسبب فيروس كورونا المستجد مرض كوفيد-19. (منظمة الصحة العالمية، 2020)

وقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية (كوفيد 19) جائحة، وبالتالي تختلف عن الوباء، فالوباء قد يكون انتشاره في منطقة جغرافية كبيرة ومحصورة في دولة واحدة أو عدد قليل من الدول، أما الجائحة فتعني انتشارا عالميا للمرض معدي شاملا لعدد كبير من الدول، حيث مست الجائحة أكثر من 216 دولة.

وإن كان بعض اللغويين يحصرون مصطلح جائحة فيما يصيب الأموال بمختلف أنواعها (الزروع والثمار والثروة الحيوانية) فقط ولا تصيب البشر، إلا أنه ومن وجهة نظرنا كاقتصاديين فإن المصطلح مقبول وصالح كون أن دراستنا وأبحاثنا تمس الجانب الذي يتوافق مع مصطلح جائحة.، أو كما يقول الفقهاء لا مشاحة في الاصطلاح.

وقد قدمت منظمة الصحة العالمية تفصيلا لمراحل تطور الجائحة من بدايتها كفيروس حتى تصبح جائحة، وبذلك يتضح الفرق الحقيقي الذي من خلاله يمكن أن نميز بين الجائحة والوباء والمرض، وهذه المراحل هي على النحو الآتي : (World Health Organization ، 2009)

- المرحلة الأولى: فيروس يصيب الحيوان لكنه لا يسبب عدوى للبشر.
- المرحلة الثانية: فيروس يصيب الحيوان أدى لعدوى بشرية.
- المرحلة الثالثة: أدى الفيروس إلى إصابة حالات متفرقة أو إلى إصابة جماعات صغيرة بالمرض، ولكن لا زال غير كافٍ لحدوث وباء في المجتمع المحلي.
- المرحلة الرابعة: خطر حدوث وباء بات قريباً إلا أنه غير مؤكد، أصبح المرض كافياً لحوث وباء في مجتمع محلي.
- المرحلة الخامسة: العدوى باتت منقولة من شخص إلى آخر وقد سببت لحدوث إصابات في بلدين مختلفين موجودين في إقليم واحد حسب توزيع الأقاليم المعتمد من طرف منظمة الصحة العالمية.
- المرحلة السادسة: الوباء صار عالميا وسجلت إصابات في إقليمين مختلفين اثنين على الأقل حسب توزيع الأقاليم المعتمد من منظمة الصحة العالمية.

ويمكن تلخيص مفهوم جائحة كورونا بمختلف مراحلها في المخطط الأتي :

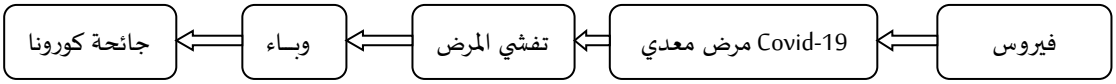

2.III- خصائص جائحة كورونا:

تميزت جائحة كورونا عن غيرها من اللأوبئة والطواعين التي مست العالم عبر التاريخ بمجموعة من الخصائص استوحيناها من خلال قراءة الظرف الراهن والأوضاع التي يمر بها العالم، وسنذكر في ما سيأتي أهم هذه الخصائص:

- **العالمية**: إذ مست هذه الجائحة أكثر من 190 دولة عبر العالم وهذا من النتائج السلبة للعولمة التي جعلت العالم قرية واحدة.
- **سرعة الانتشار**: إذ ينتقل من شخص إلى آخر بمجرد اللمس أو التقارب أكثر بين الأفراد. أو ينتقل من الشيء الملوث إلى الفرد حتى دون انتقال الفرد الآخر.
- **خفي**: حيث لا تظهر أعراضه على المصاب به حتى بعد مدة، حيث أظهرت دراسة أن فترة حضانة فيروس كورونا الجديد قد تتجاوز 14 يوما، وهذا يعني أن فترة الحجر الصحي لأسبوعين قد لا تكفي للتأكد من الإصابات. وهذا ما جعله سريع الانتشار
- **الشمولية**: حيث شملت هذه الجائحة كل المجالات الصحية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية.
- **المواجهة الذاتية**: انفراد كل دولة بوضع خططها لمواجهة الوباء، دون أي تدخل إنساني من المنضمات المتخصصة او الدول العظمى أو حتى دول الاتحاد فيما بينها كالاتحاد الأوربي، باعتبارها متضررة أيضا، وهذا ما كان واضحا فيما حصل في إيطاليا وإسبانيا، مما عزز مفهوم سيادة الدولة.
- **غيرت المفاهيم وأعادت ترتيب الأولويات**: حيث تراجع مفهوم الأمن الدولي أمام الأمن القومي، واتخذت جميع الدول تدابير تهدف إلى حماية أمنها القومي من خلال غلق حدودها مع دول الجوار والإسراع في جلب رعاياها من الدول الأجنبية وكذلك شل حركة الملاحة البحرية والجوية الارجية.
- **كشفت الحقيقية**: حيث بينت ضعف الأنظمة الصحية للدول التي كانت تتغنى مستويات التقدم التكنولوجي والتطور الطبي، حيث لم تدرك معظمها خطورة هذه الجائحة وعجزت في التدخل السريع لاحتوائها.
- **شلل اقتصادي عالمي** وانهيار السوق الاقتصادي الدولي وانهيار معظم الاقتصاديات نتيجة للحظر والحجر الصحي الإلزامي، بالإضافة إلى انفراد الدول بدعم اقتصادها الداخلي، كل هذا ستكون نتائجه ظاهرة على العالم وإن كان التأثير متباينا بين الدول أجمع حتى بعد انتهاء الجائحة، وبالتالي فإن الاقتصاد العالمي بعد كورونا سيكون تنافسيا أكثر مما هو تعاوني.

IV- انتشار جائحة كورونا في الجزائر وإجراءات الحجر الصحي والإغلاق الاقتصادي:

لم تكن الجزائر في مأمن من الجائحة التي تفشت في أغلب دول العالم، فهي الأخرى مستها الجائحة مع مطلع شهر مارس، وفيما سيأتي سنوضح كيفية انتشار هذه الجائحة في الجزائر، والتدابير والإجراءات التي اتخذتها في مواجهتها.

IV. 1- انتشار جائحة كورونا في الجزائر:

كما أشرنا سبقا فإن أول ظهور لفيروس كورونا كان في مدينة ووهان الصينية في شهر ديسمبر 2019، التي تفشى فيها المرض ثم توسعت رقعته ليصبح وباء يجتاح العالم بداية جانفي 2020، حيث أعلنت منظمة الصحة العالمية أن تفشي الفيروس يشكل حالة طوارئ، ومع سرعة انتشاره أعلنته المنظمة بأنه صار جائحة بداية شهر مارس، وحاليا تشير الاحصائيات إلى غاية 2020/05/28 إلى إصابة 5,657,529 فرد عبر العالم موزعة على 216 دولة وتسجيل 356,254 حالة وفاة، وحسب هذه الأرقام فإن معدل انتشاره في العالم هو 746 إصابة في مليون نسمة. (لوحة رصد ومتابعة فيروس كورونا WHO، 2020)

أما في الجزائر ظهرت أول حالة اصابة عند رعية ايطالي الجنسية وصل إلى الجزائر في 17 فيفري، حيث تم رحيله إلى بلده في 28 فيفري بعد تطبيق اجراءات الحجر الصحي عليه، ولم تقيد تلك الحالة في سجل الاصابات كون الرعية أجنبي، ولكن مع بداية شهر مارس سجلت أول الحالات في ولاية البليدة وكانت أسابها وافد مغترب بفرنسا الذي انتقلت العدو منه لأقاربه لأم وابنتها، ثم بدء الوباء ينتشر شيئا فشيئا ليس جميع ولايات الوطن مع رصد ولايتي البليدة والجزائر العاصمة بؤرة وباء.

جدول رقم (03) : انتشار جائحة كورونا في الجزائر حتى أخر أسبوع في شهر ماي

	الأسبوع 01	الأسبوع 02	الأسبوع 03	الأسبوع 04	الأسبوع 05	الأسبوع 06	الأسبوع 07	الأسبوع 08	الأسبوع 09	الأسبوع 10	المجموع
عدد الاصابات	247	414	859	692	741	999	1176	1260	1286	1183	8997
معدل الاصابات اليومي	35.3	69	107.4	86.5	105.8	142.7	168	180	183.7	189	
الوفيات							630				
حالات الشفاء							5277				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على احصائيات اللجنة المشتركة لمتابعة تفشي وباء كورونا، وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات بالجزائر. http://covid19.cipalgerie.com/ تاريخ الاطلاع 2020/05/28.

من الملاحظ على انتشار جائحة كورونا في الجزائر حسب معطيات الجدول رقم (03) أعلاه أنها كانت متزايدة بمعدلات متزايدة وهذا راجع إلى طبيعة الوباء، حيث حسب تقديرات الباحثين أنه ينتشر وفق متتالية رياضية هندسية، وهو ما لحظناه على الاتجاه العام لمعدل الاصابات اليومي، في حين يختلف معدل انتشار الوباء عبر الوطن من ولاية إلى أخرى، حيث تسجل ولايتي البليدة والجزائر العاصمة أكبر عدد الاصابات إذ تتعدى

الألف اصابة في كل منهما حيث سجلت ولاية البليدة بـ 1127 اصابة أي بنسبة 12.29 % والجزائر العاصمة 1024 اصابة أي بنسبة 11.4 % ثم ولايتي وهران وسطيف بعدد اصابات يتعدى 500 إصابة في كل منهما تبقي باقي ولايات الوطن بعدد أقل من 500 اصابة ولكن أعداد متباينة.

وحتى آخر الاحصائيات 2020/05/28 يمكن القول أن انتشار جائحة كورونا في الجزائر على العموم بطيء نوعا ما ومتحكم فيه إلى حد معين إذا ما قورن بدول مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا، وكذا إذا ما قورن بمعدل انتشاره في العالم حيث يقدر عالميا بـ 746 اصابة في مليون نسمة في حين تسجل الجزائر 209 اصابة في مليون نسمة، وذلك نتيجة للإجراءات الوقاية والحجر الصحي التي طبقتها الحكومة الجزائرية بعد تسجيل الاصابات الأولى، وكان الوضع يكون أفضل لو اتخذت هذه الاجراءات قبل تسجيل أي اصابة،

أما ما يخص حالات الشفاء والوفيات من جائحة كورونا تسجل الجزائر نسبة معتبرة تقدر بـ 57.9 % وهي أكبر من نسبة الشفاء على المستوى العالمي والتي تقدر بـ 41.29 % وهذا عائد بفضل الله تعالى ثم للجهود التي تبذلها المنظومة الصحية خاصة مع استخدام الكلوروكين حيث وجدت استجابة كبيرة للشفاء باستخدام هذا البروتوكول، في حين تبقى نسبة الوفيات بجائحة كورونا تقدر بـ 7 %.

IV. 2- تطبيق الحجر الصحي و الإغلاق الاقتصادي في الجزائر بسبب جائحة كورونا:

استجابة لتوصيات ونصائح المختصين في المجال الصحي على الصعيد الوطني والدولي والتي تنص على أن أفضل علاج لجائحة كورونا هو الوقاية، وأفضل سبل الوقاية هي الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي، والذي يفضي إلى الاغلاق الاقتصادي سواء كان كليا أو جزئيا، فسارعت الجزائر إلى تبني هذه الاجراءات.

أول إجراءات الحجر والإغلاق التي قامت بها الجزائر مست قطاع التعليم بمختلف أطواره إضافة إلى التعليم العالي والتعليم المهني، فأمر رئيس الجمهورية بعد مشاورة وزراء القطاع بإغلاق مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، ومؤسسات التعليم العالي ومراكز التعليم والتكوين المهني ابتداء من 12 مارس 2020، كما تم بعدها وقف كل الأنشطة الرياضية والثقافية، باعتبار أن كل هذه الأنشطة فيها تجمع كبير للأفراد وتقارب فيما بينهم مما يسهل انتشار الوباء.

وكان الحجر أو الاغلاق ومنع التجوال في المدن الجزائرية في نمطين: حجر كلي مس ولاية البليدة فقط وحجر جزئي لباقي ولايات الوطن، وإجراءات وتدابير هذا الحجر أو الإغلاق جاءت في خطاب رئيس الجهورية بعد اجتماع الحكومة الخاص بمواجهة جائحة كورونا وتمثلت في الآتي: (اللجنة المشتركة لرصد ومتابعة تفشي وباء كورونا في الجزائر، 2020)

- غلق جميع الحدود البرية مع الدول المجاورة مع إمكانية السماح بانتقال الأشخاص في الحالات الاستثنائية بعد الاتفاق مع حكومات البلدان المعنية.

- التعليق الفوري لكل الرحلات الجوية القادمة أو المنطلقة من الجزائر ما عدا أمام طائرات نقل البضائع التي لا تحمل أي مسافر معها.
- الغلق الفوري أمام الملاحة البحرية والنقل البحري باستثناء البواخر الناقلة للبضائع والسلع.
- التعقيم الفوري لجميع وسائل النقل العمومي الولائية والوطنية ومحطات نقل المسافرين.
- منع التجمعات والمسيرات كيفما كان شكلها وتحت أي عنوان كانت وغلق أي مكان يشتبه فيه بأنه بؤرة للوباء.
- منع تصدير أي منتوج استراتيجي سواء كان طبيا أو غذائيا إلى أن تنفرج الأزمة وذلك حفاظ ا على المخزون الاستراتيجي الوطني.
- تعليق صلاة الجمعة والجماعة في المساجد وغلق المساجد والاكتفاء برفع الآذان استجابة لطلب لجنة الإفتاء بعد مصادقة كبار شيوخ وعلماء الأمة.
- محاربة وفضح المضاربين عديمي الضمائر الذين لا يستحون من استغلال فزع المواطن لإخفاء المواد الأساسية قصد إحداث الندرة ورفع أسعارها.
- البحث والكشف عن هوية ناشري الأخبار الكاذبة والمضللة الذين يمتهنون التسويد بنفوسهم المريضة بهدف زرع البلبلة والإبقاء على المواطن دائما في حالة قلق ورعب.
- الزيادة في قدرة المستشفيات على تحويل عدد من الأسرة إلى أسرة إنعاش عند الضرورة.
- وضع خطة طويلة الأمد للاحتياط من الآن للمستقبل حتى لا يعود هذا النوع من الوباء للظهور.
- مزيد من التحسيس والتوعية في وسائل الإعلام يشارك فيها كبار المتخصصين وعلماء الدين.

وقد تم ترسيم هذه الاجراءات في مرسومين تنفيذيين صدرا في الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 15 والعدد 16 حيث أصدرت الوزارة الأولى الجزائرية مرسوما تنفيذيا جديدا برقم 20-69 يشمل 12 مادة في 22 مارس 2020 تلاه مرسوم آخر تكميلي رقم 20-70 بتاريخ 24 مارس 2020 احتوى على 20 مادة أخرى تحدد التدابير اللازمة للوقاية من انتشار جائحة كورونا ومكافحتها في البلاد متضمنة لقاعد الحجر الصحي وتنظيم الأنشطة الاقتصادية في ظل هذا الظرف . (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2020)

ترمى مواد هذين المرسومين إلى وضع اطار للحجر الصحي وتنظيم الحركة وتأطير الأنشطة الاقتصادية والتجارية وضمان التموين في السوق ووصوله للمواطن بشكل يمنع انتشار الوباء، مع تكثيف جهود توعية المواطن بضرورة احترام قواعد الحجر والتباعد الاجتماعي لمساهمته فى الجهد الوطنى للوقاية من انتشار الوباء. وأهم ما جاء في هذا المرسوم يمكن أن نوجزه في النقاط التالية:

- أن الحجر المنزلى الذي يلتزم الأفراد بعدم مغادرة منازلهم أو أماكن اقامتهم خلال فترات زمنية مقررة من طرف السلطات العمومية والمحددة بـ 14 يوما مع امكانية رفعها أو تمديدها حسب ما تقتضيه

الأوضاع، ومنع حركة الأشخاص خلال فترات الحجر من ونحو الولاية أو البلدية المعنية وكذا داخل المناطق ما عدا في الحالات المحددة بموجب هذا المرسوم. يكون الحجر المنزلي كليا أو جزئيا، ولفترات محددة، حسب الوضعية الوبائية للولاية والبلدية المعنية

- تعليق نشاطات نقل الأشخاص عبر كل وسائل النقل المشتملة على: الخدمات الجوية للنقل العمومي للمسافرين على الشبكة الداخلية، والنقل البري في كل الاتجاهات : الحضري وشبه الحضري وبين البلديات وبين الولايات، نقل المسافرين بالسكك الحديدية، والنقل الموجه : المترو، والترامواي، والنقل بالمصاعد الهوائية، والنقل الجماعي بسيارات الأجرة.
- كما نص المرسوم على غلق محلات بيع المشروبات، ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم في المدن الكبرى، باستثناء تلك التي تضمن خدمة التوصيل إلى المنازل. يمكن أن يتم توسيع إجراء الغلق إلى أنشطة ومدن أخرى، بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا.
- وضع أكثر من 50% من مستخدمي كل مؤسسة وإدارة عمومية في عطلة استثنائية مع إعطاء الأولوية للنساء الحوامل والأشخاص الذين يعانون من أمراض مزمنة، هذا باستثناء مستخدمي قطاعات الصحة والمستخدمون التابعون للمديريات الآتية: المديرية العامة للأمن الوطني، المديرية العامة للحماية المدنية، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة لإدارة السجون، المديرية العامة للمواصلات السلكية واللاسلكية الوطنية، مستخدمو مراقبة الجودة وقمع الغش، للسلطة البيطرية، لسلطة الصحة النباتية، المستخدمون المكلفون بمهام النظافة والتطهير، المستخدمون المكلفون بمهام المراقبة والحراسة. كما تم توسيع اجراء تخفيض 50% من عمال المؤسسات إلى القطاعين الاقتصادي والخاص، على أن يتم لاحقا اصدار نص خاص متعلق بكيفيات تعويض الأضرار المحتملة التي ستنجم عن التدابير الوقائية
- تشجيع العمل عن بعد في ظل احترام القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- اعطاء صلاحيات أوسع للولاة في اتخاذ أي اجراء يندرج ضمن مكافحة الجائحة باستخدام كل أجهزة الدولة العمومية وحتى القطاع الخاص إذا اقتضى الأمر ذلك.
- وجاءت بعض الاستثناءات تسمح بتنقل الأشخاص لقضاء احتياجات التموين من المتاجر المرخص لها أو لقضاء احتياجات التموين بجوار المنزل ولضرورات العلاج الملحة أو لممارسة نشاط مهني مرخص به.
- وجاء في المرسوم أنه يُعدُ تدبيرا وقائيا اجباريا لاحترام مسافة الأمان المقدر بمتر واحد على الأقل بين شخصين على أن تلزم كل ادارة أو مؤسسة تستقبل الجمهور باتخاذ كل الترتيبات الضرورية لتطبيق هذا الاجراء و فرض احترامه بكل الوسائل، بما في ذلك الاستعانة بالقوة العمومية.

- وكل من ينتهك تدابير الحجر وقواعد التباعد والوقاية وأحكام المرسوم يتعرض لعقوبات المنصوص عليها في قانون

V: أثر تطبيق الاغلاق على الاقتصاد الموازي

تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر تأخذ الجانبين السلبي والايجابي معا، كما قد تختلف هذه الآثار حسب الأجل القريب والمتوسط والبعيد.

1.V- الآثار الإيجابية :

يتمتع الاقتصاد الموازي في الجزائر بالمرونة الكافية على التكيف مع المستجدات والظروف الطارئة مثل الظرف الحالي مع جائحة كورونا، وذلك بقدرته الامتصاصية للعمالة وتوليد الدخل وتوفير سلع وخدمات والمحافظة على أسعار تنافسية، وتلبية الخدمات التي يحتاجها المجتمع وأعمال الإنتاج الصغيرة، ويمكن أن نوجز أهم الآثار الايجابية لجائحة كورونا على الاقتصاد الموازي في الجزائر في النقاط الآتية :

- **التأثير على حجم ونمو الاقتصاد الموازي :** توضح الدراسات أن العلاقة بين النمو في الاقتصاد الحقيقي والنمو في الاقتصاد الموازي تأخذ ثلاث اتجاهات : فإذا كان كل من الاقتصاد الرسمي والخفي ينموان بصورة متوازية؛ فإن التحيز في المؤشرات عن النمو الفعلي يصبح صفرا، أي أن معدل النمو في الاقتصاد ككل غير مشوه، أما إذا تعدى معدل نمو الاقتصاد الموازي معدل النمو الخاص بالاقتصاد الرسمي؛ فإن معدل النمو الاقتصادي العام في الاقتصاد ككل يصبح أقل من الواقع والعكس، (صفوت، 2002، صفحة 63) وحسب تقديرات صندوق النقد الدولي فإن جائحة كورونا ستؤدي إلى انكماش في الاقتصاد العالمي بـ 3- % وفي اقتصاديات كل الدول التي مستها الجائحة بنسب مختلفة، وفي الجزائر من المتوقع تراجع معدل النمو في الأجل المتوسط والبعيد بـ 3.3-% ، (تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2020) وحسب دراسة توهامي (توهامي، 2018) الاقتصاد الرسمي والموازي ينموان بصورة متوازية وهذا يعني أنه سيكون معدل النمو ايجابي في الاقتصاد الموزي في الأجل القصير وهذا راجع لأسباب ستأتي في النقاط أدناه، أما في الآجال المتوسط والبعيد إذا طال عمر الجائحة لا سمح الله فإن النمو في الاقتصاد الموازي سيتراجع وينكمش بسبب تأثره هو الآخر بظروف الحجر والإغلاق على تفصيل سنقدمه في الآثار السلبية أدناه.
- **التأثير على الاستهلاك في الاقتصاد الموازي** : وذلك زيادة الطلب الناتج عن زيادة الاستهلاك بسبب تخوف المستهلكين من ندرة السلع، حيث ارتفع مستوى الاستهلاك بنسبة 4.4 %، **(تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2020)** وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج في الاقتصاد الموازي، خاصة السلع التي لها علاقة مباشرة بالأزمة مثل الكمامات والمعقمات ومواد التطهير الصحية.

- **التأثير على المنافسة:** تسبب الإغلاق الاقتصادي بسبب جائحة كورونا إلى زوال المنافس الرسمي وتوسع الأنشطة غير الرسمية حيث أن فيه عديد من الانشط الاقتصادية تقلص حجمها ونشاطها ومنها من توقف بالكلية وذلك لصعوبة العمل في ظروف الحجر والإغلاق الاقتصادي الذي عطل حركة النقل وعلميات التوريد والتموين، وهو ما ترك المجال واسعا أمام الأنشطة غير الرسمية.
- **زيادة ايرادات الاقتصاد الموازي** : حيث أنه وكما ذكرنا في النقطة السابقة زيادة الطلب تؤدي إلى زيادة الإنتاج وفي الوقت نفسه زيادة الأسعار، وهو ما يحقق للاقتصاد الموازي مداخيل وأرباح لم تكن لتتحقق في ظل الظروف العادية، وعلى سبيل المثال صناعة الكمامات الواقية والمعقمات الصحية التي زاد الطلب عليها بشكل كبير فاق العرض والمخزون والقدرة الإنتاجية مع تضاعف أسعارها الذي وصل في بعض الحالات إلى 10 أضعاف.
- نتيجة للمرونة الشديدة التي يتمتع بها الاقتصاد الموازي ونشاطه في مناطق غير مرخصة ومخفية عن الجهات الرقابية فإن غلق ومراقبة الأنشطة الرسمية يستفيد منه الاقتصاد الموازي، فعلى سبيل المثال أدى قرار وقف نقل الأفراد والمسافرين إلى توسع وزيادة نشاط النقل الموازي داخل الولايات وبينها وبأسعار معتبرة خاصة داخل المدن الكبرى.
- **التأثير على العمالة في الاقتصاد الموازي :** القوة العمالة في الاقتصاد الموازي على شكلين : منها جزئي ويخص الذين هم في قوة العمل الرسمية ويعملون جزئيا في الاقتصاد الموازي في أنشطة جانبية إضافة إلى وظائفهم في الاقتصاد الرسمي، ومنها كلي وهم الذين يعملون فيه بشكل كامل وبصفة أساسية، (مصطفى، 2006، صفحة 168) إلا أن احصاؤهم يبقى أمرا صعبا للغاية، وعلى العموم فإن الاقتصاد الموازي يمثل ملجأ للقوة العاملة في زمن جائحة كورونا في الجزائر، خاصة مع الترخيص للباعة المتجولين والباعة على الأرصفة الذي جاء به المرسوم التنفيذي رقم 20-70 منح حرية أكثر للنشاط الموازي وهو ما ساهم في اتاحة مناصب شغل جديدة ونمو الاقتصاد الموازي.
- **التكيف والتطور في الإنتاج :** ندرة السلع وعدم توفرها أدى بالاقتصاد الموازي إلى تطور هيكله الإنتاجي لمواكبة التغيرات وتلبية الطلب الاستهلاكي الجديد، وذلك بإنتاج سلع لم يكن ينتجها من قبل مثل اجهزة التنفس الاصطناعي ونفق التعقيم.
- تحول بعض الأنشطة الرسمية إلى العمل في شكل غير رسمي بسبب فرض الاغلاق خاصة الأنشطة التجارية، وقد تستمر في هذا الاطار إذا وجدت الظروف أفضل حتى بعد رفع الحجر.
- فتح أفاق وأسواق جديدة والتوجه نحو التجارة الالكترونية.
- تطوير أساليب التسويق والإشهار والتوزيع والبيع الالكتروني.

- اكتساب زبائن وعملاء جدد قد يجعل منهم زبائن دائمين، وهو ما يعني توسيع الحصة السوقية واكتساب أسواق جديدة.
- اعتراف الحكومة به كقطاع منتج ومهم خاصة أثناء الأزمات، وهو ما يجعل الاهتمام به مستقبلا أمرا ممكنا.

2.V- الآثار السلبية:

مع ما سبق ذكره من أثار إيجابية لجائحة كورنا على الاقتصاد الموازي، فإن للجائحة أيضا أثار سلبية عليه خاصة في الأجل المتوسط والأجل البعيد، ويمكن ابراز أهم هذه الآثار في النقاط اللآتية :

- يعتمد الاقتصاد الموازي في العديد من مدخلاته في العملية الإنتاجية على الاقتصاد الرسمي وعلى هذا الأساس فإن عملية الإغلاق على الاقتصاد الرسمي تجعله يفقد هذه المدخلات وبالتالي يتعطل العمل الإنتاجي، ونفس الشيء بالنسبة لمخرجات الاقتصاد الموازي الموجهة للاقتصاد الرسمي تتعثر بسبب الاغلاق على هدا الأخير.
- عملية الإغلاق الاقتصادي ستطال هي الأخرى أنشطة الاقتصاد الموازي، من عرقلة وتقييد حركة التنقل، وتقييد وقت النشاط، التضييق الذي تمارسه مصالح التجارة في ظل هذه الأزمة لمحاربة الاحتكار والمضاربة
- كما أن هناك العديد من الأنشطة في الاقتصاد الموازي مرتبط بالاقتصاد الرسمي وهذا يعني أن أي تراجع في الاقتصاد الرسمي سيؤثر على هذه الأنشطة وبالتالي على القوة العاملة بها، ومن أبرز هذه الأنشطة تلك المرتبطة بقطاع السياحة خاصة مع محلول فصل الصيف، حيث تستغل فئة كبيرة من الشباب موسم الاصطياف لمزاولة أنشطة خدمية، وإذا استمرت الجائحة خلال فصل الصيف فإن هذه الفئة ستخسر مناصب شغل كانت تدر عليها دخل معتبر.
- عدم الحصول على تراخيص النقل لأن النشاط غير مسجل عند الجهات الحكومية الرسمية.
- عدم الاستفادة من الدعم مثل الذي يحصل عليه النشاط الرسمي في ظل هذا الظرف لأن النشط غير مسجل.
- عدم الحصول على الاعفاءات والامتيازات.
- الكثير من أنشطة الاقتصاد الموازي تختبئ وراء أنشطة الاقتصاد الرسمي حتى لا يتم كشفها ولكن نتيجة الإغلاق فقدت الغطاء الذي تختبئ وراءه، فأي تحرك لها يتم كشفه.
- تشديد الخناق على الأنشطة غير الرسمية والتي لا تمتلك فواتير والتصريح في الطرقات والمداهمات.
- نتيجة الانكماش الحاصل وفقدان العديد من الأفراد مصدر دخلهم يؤثر على قدرتهم الشرائية بالتالي انخفاض مستويات الطلب، في الأجل المتوسط والبعيد

IV- خلاصة الدراسة:

تطرق البحث لدراسة تفشي فيروس كورونا المستجد في الجزائر وما أدى إليه من دخول الاقتصاد الجزائري في حالة من الانكماش والركود الناتج عن الركود العالمي من جهة؛ وعن الحجر الصحي المطبق على كامل التراب الوطني من جهة أخرى وما صاحب هذا الحجر من توقف للنشاط الاقتصادي وغلق المحلات التجارية والخدمية وإغلاق العديد من المؤسسات والمنشآت، وهذا ما تسبب بفقدان العديد من الأفراد والأسر لمصدر رزقهم خاصة مع تمديد فترة الحجر لعدة مرات واستمرار حالة الغلق لأكثر من ثلاثة أشهر، كل هذا دفع بالعديد ممن فقد مصدر رزقهم بالبحث على مصادر أخرى للدخل بطرق غير رسمية والتوجه نحو أنشطة الاقتصاد الموازي الذي وفر لهم البديل الذين يبحثون عنه لمواجهة تعطل مصادر الدخل، فانتشرت الأسواق الفوضوية غير المرخصة وسط التجمعات السكانية وعلى حافة الطرقات وازدهرت الورشات السرية والمعامل الصغيرة التي تعمل على إنتاج وتوفير الحاجيات المفقودة في الأسواق خاصة تلك المتعلقة بالمطهرات والمستلزمات الواقية من الفيروس المستجد كالأقنعة والقفازات وغيرها، كما تكيفت أنشطة الاقتصاد الموازي مع المتغيرات الحاصلة والظروف المحيطة وطورت من أساليبها التسويقية والتوزيعية كاختراق مجال التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني.

كما خلصت الدراسة إلى إثبات صحة الفرضية المصاغة في بداية البحث فلقد كان لتفشي فيروس كورونا المستجد في الجزائر انعكاسات ايجابية على الاقتصاد الموازي في الأجل القصير.

ويمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها من خلال البحث في الأتي:

- أدى تفشي فيروس كورونا إلى تعطل المصالح الاقتصادية في الجزائر ودخول الاقتصاد في مرحلة الركود.
- أدى تفشي فيروس كورونا لفقدان العديد من الأفراد لدخلهم بسبب الحجر الصحي المفروض.
- وفر الاقتصاد الموازي البديل الأفضل المتاح للأفراد الذين فقدوا دخلهم بسبب الحجر الصحي.
- أدى الحجر الصحي وتوقيف العديد من الأنشطة الرسمية إلى تحولها إلى النشاط تحت مظلة الاقتصاد الموازي.
- أدى تفشي فيروس كورونا إلى ازدهار التجارة الالكترونية غير الرسمية وعبر وسائل التواصل الاجتماعي.
- إغلاق الأنشطة الرسمية وتوقفها بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد في الجزائر وفر بيئة مناسبة لازدهار وتطور الاقتصاد الموازي في ظل غياب المنافسة.
- يلعب الاقتصاد الموازي دور المهدئ الاجتماعي والبديل الاقتصادي الذي يلجأ إليه الأفراد أثناء الركود والأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية والأوبئة المنتشرة كوباء كورونا المستجد.

IIV- الاحالات والمراجع :

1. World Health Organization (2009). Consulté le 15/05/2020, sur: https://www.who.int/csr/disease/swineflu/phase/en/

2. منظمة الصحة العالمية (2020). Consulté le ماي 20, 2020, sur: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019

3. اللجنة المشتركة لرصد ومتابعة تفشي وباء كورونا في الجزائر 18, مارس (2020). Consulté le 22 , 2020 ماي , sur http://covid19.cipalgerie.com/ar/2020/03/18/%

4. Acharyar, S. (1984). The Underground Economy in the united states :A comment on Tanzi. IMF staff papers , 31, P 754.

5. Adair, P. (2002). Production et financement du secteur informel urbain en Algérie,enjeux et méthodes. revue- économie et management n°=01,université Tlemcen , P 02.

6. CNES. (2004). le secteur informel " illusion et réalités". Conseil National Economique et Social , P 13.

7. Feige, E. L. (1990). Defining and Estimating Underground and Informal Economies: The New Institional Economics Approach. University of Wisconsin-Madison, Published in World Development , 18 (07), P 07.

8. ILO. (1985). Informal sector in Africa , jobs and skills for africa. addisababa: International Labour Organization.

9. Schneider, F., & Enste, D. (2002). shadow economies around the world . IMF working paper , P 02.

10. Tanzi, V. (1980). The Underground Economy in the united states : « Estimates and Implications ». Banca nazionale del lavoro, Quqrtely Review (135), P 428.

11. Tanzi, V. (1999.). Uses and Abuses of Estimates of the Underground Economy. the Economic Journal (109 june) , PP 338-342.

12. الجريدة الرسمية الجزائرية ,(2020) .مارس . 15 .الجزائر.

13. عبد الحميد , أ (1996)، القطاع غير الرسمي في حضر مصر. القاهرة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية، ص107..

14. بوزيد ,ح (2006) ، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي في الفترة .1992-2004، رسالة دكتوراه، جامعةالجزائر،كلية العلوم الاقتصادة والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، الجزائر، ص146.

15. توهامي ,م .ر .(2018) .دراسة تحليلية للاقتصاد الخفي في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة المسيلة،الجزائر، ص50 .

16. جابر محمد ,ع .ا (2003) ، قياس الآثار الاقتصادية الكلية للاقتصاد الخفي في مصر، رسالة دكتوراه قسم الاقتصاد، جامعة حلوان القاهرة ,مصر ،ص22.

17. قارة ,م (2010) ، إشكالية الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر،ص 28.

18. لوحة رصد ومتابعة فيروس كورونا ,2020) .WHOماي Consulté le .(29ماي 29, 2020, sur ,منظمة الصحة العالمية/https://covid19.who.int :

19. لوكال ,م (13 02 ,2018) .3000 مليار دينار يتم تداولها في السوق الموازية.

20. مراد ,ن (2004)، التهرب والغش الضريبي في الجزائر،الجزائر، دار قرطبة، ص ص 09-13.

21. مراد ,ن (2003) ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق،الجزائر، دار هومة للنشر، ص15.

22. مسمش ,ن (2018) ، الاقتصاد الموازي والايتقرار الاقتصادي دراسة حالة الجزائر .2014-1980، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر بسكرة،الجزائر، ص40 .

23. مكتب العمل الدولي ,ا .(2014) ، الانتقال من الاقتصاد غير المنتظم الى الاقتصاد المنتظم، جنيف : مؤتمر العمل الدولي.